التحديات التي تواجه مترجم القانون «سوزان شارتشيفيتش»(*)

أ.د. حافظ إسماعيلي علوي | جامعة الشارقة
HAlaoui@sharjah.ac.ae

1. الترجمة القانونية: ممكنة لكنها لا تصل إلى الكمال

يُقــرّ رودولف شــليزنجر Rudolf Schlesinger، نيابة عــن الباحثين المقارنين، بــأن «صعوبات الترجمة هي مصــدر منتج للارتباك المتزايد» (شــليزنجر وآخرون Schlesinger 1998: 487). ويذهــب بيــير لوغــران Pierre Legrand فيما يتعلق بالقانــون باعتباره ثقافة، إلى أبعــد من ذلك؛ إذ ينكر إمكانيــة ترجمة القانون، ومع ذلك فإنه يتحاشــى عمدا تناول مســألة «الترجمة القانونية؛ التي هي الترجمة الفعلية للنصــوص القانونية» (2005: 44، رقم3). وقد وصف ج. ب. وايت J. B. White الترجمة القانونية بأنها «فن مواجهة المستحيل، ومواجهة هُوى لا يمكن تجسيرها بين النصوص وبين اللغات والشــعوب»، لكن لم يصل به الأمــر إلى حد إنكار إمكانية

(1) هذا البحث ترجمة لفصل من تأليف الباحثة ســوزان شارتشــيفيتش Susan šarčević موســوم بـ: Challenges to the legal translator، نشر ضمن كتاب:
The Oxford Handbook of Language and Law, publié par Peter M. Tiersma, Lawrence M. Solan, 2012, pp.187-199.

الترجمة (1994: 257)، مع تركيزه على العلاقة بين القانون واللغة والثقافة، ويذكرنا بأن الترجمة القانونية هي «عملية لا تصل بالضرورة إلى الكمال» (2005: 61).

ورُغم نقائص الترجمة القانونية، فقد ازدادت الحاجة إليها بشكل مطرد على مر القرون، كما هي الحال بالنسبة إلى مجموعة متنوعة من أنواع النصوص المترجمة لأغراض تنظيمية أو تكوينية تثقيفية أو قضائية. واليوم، تُنشر مئات الآلاف من صفحات الترجمات القانونية يوميا في كل أرجاء المعمورة، مما يؤكد أن الترجمة القانونية تضطلع بدور مهم في عصرنا العولمي؛ إذ أدى تدفّق الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود إلى تغيير ديناميات القانون، مما أجبر المختصين القانونيين على التواصل في مجموعة واسعة من البيئات متعددة اللغات والثقافات. إن الترجمة القانونية، باعتبارها جزءا حيويا من هذه العملية، هي بمثابة فعل تواصلي عبر الحواجز القانونية واللغوية والثقافية التي تمكّن القانون من العمل بأكثر من لغة واحدة على المستويات الوطنية والدولية وتجاوز الحدود الوطنية.

يركز هذا الفصل على التحديات التي تواجه مترجم النص القانوني بسبب التعارض الكامن في الأنساق الثقافية واللغوية. ويحاول، في الوقت نفسه، «رفع اللبس الذي يكتنف» «معجزة» الترجمة القانونية (راجع كاجير Kjaer 2008 أ: 69)، مما يميط اللثام عن مهارة استخدام المترجمين المهرة ذوي الخبرة القانونية والحساسية الثقافية للغة بفعالية للتعويض عن التناقض المفهومي من خلال مدّ «جسور مصطلحية» (فييجناد Weigand ,2008:248). بعد الملاحظات التمهيدية، يعرض المبحث الثاني لبعض مرتكزات الترجمة القانونية مع التركيز بشكل رئيس على الطبيعة الخاصة للنصوص القانونية، ووظيفتها، ودرجة الدقة المطلوبة فيها لتحقيق التواصل بين الثقافات لأغراض مختلفة. ويقتصر المبحث الثالث على المشاكل

المصطلحيــة في الوثائق الملزمة قانونيا، نظرا إلى عدم قدرته على معالجة جميع جوانب الترجمة القانونية. يحتاج المهتمون بالدراسات المقارنة، شأنهم في ذلك شأن المترجمين إلى استخدام مناهج القانون المقارن في بحثهم عن المتكافئات المحتملة واختبار مدى كفايتها من خلال التحليل المفهومي المقارن. وفي ضوء نقائص الترجمة القانونية، يثير المبحث الرابع والأخير أمورا حول فعالية التعدد اللغوي.

2. مرتكزات الترجمة القانونية

الترجمة القانونية مجال تتداخل فيه التخصصات، ويشــمل اللغات ودراســات الترجمة والقانــون، وخاصة القانون المقارن، وشرح القانــون، والصياغة القانونية. ولطالما اعتبر المهتمون بالدراسات القانونية المقارنة الترجمة القانونية عملية مزدوجة تتكون من نقل قانوني ولغوي بين أنظمة قانونية مختلفة، تكون العملية الرئيســة فيها قانونية بالطبع (كونسطانتنيســكو Constantinesco, 1974 :147). يُكرَّس الاهتمام الأكبر اليوم، كما هي الحال في الترجمة العامة، للجوانب الثقافية في الترجمة القانونية، التي تعتبر الآن «مشروعا عابرا للثقافــات» (فارادي Várady, 2006:4)؛ إذ تكمن مهمة المترجــم في تحقيق النقل عــبر الثقافات (بومر Pommer 2006، ســاندريني Sandrini :2009,1999). وبإضافــة العنصر الثقافي إلى صيغــة دي غروت Groot لتقييم صعوبة الترجمــة (1992: 293)، يمكن القول إن صعوبة ترجمة نص قانوني ما (وكذلــك درجة قابليته للترجمة) تعتمد أولا وقبل كل شيء على مدى ارتباط النظام القانوني المصدر بالنظام القانوني الهدف، وعلى مدى ارتباط تقاليدهما الثقافية. ووَفقا لهذه المعايير فإن العمل الترجمي الأروع، في رأيي، رغم وجود قابلية ضعيفة للترجمة، هو ترجمة بنود القانون العام الإنجليزي ونظام الأحكام والسوابق القضائية في هونغ كونغ إلى الصينية. ومع ذلك، فبعد ســنوات من النضال مع صعوبات الترجمة التي تبدو مســتعصية على الحل (انظر ســين Sin 1998)، نجحت وزارة العدل في هونغ

كونغ[1]، ليس فقط في تحسين جودة الترجمات الصينية؛ بل نجحت أيضا في إنشاء نظام مثير للإعجاب من ثنائية اللغة القانونية، مستوحى جزئيا من النموذج الكندي.

يستحق الكنديون أن يوصفوا بالطلائعيين في الترجمة القانونية ممارسة وبحثا على حد سواء (جيمار Gémar ,1982,1995). أعلنت الحكومة الفدرالية الكندية في سنة 1970، نتيجة للضغط المتزايد لاعتماد الحقوق اللغوية المتساوية، عن إصلاح لغوي جديد لتنفيذ حقوق اللغة المتساوية؛ وقد أحدث هذا الإصلاح لاحقا «ثورة» في أساليب الترجمة؛ مما أدى إلى إدخال الصياغة المشتركة، وهي شكل من أشكال إنتاج النصوص الفورية التي تتجاوز الترجمة التقليدية (انظر شارتشيفيتش Šarčević 2005). وقد تزامن الطلب المتزايد على المترجمين القانونيين المهرة في جميع أنحاء العالم (وخاصة في الاتحاد الأوروبي) مع زيادة مهولة في عدد المنشورات العلمية التي يصدرها رجال القانون واللسانيون، وتركز معظم تلك المنشورات على المسائل المصطلحية، أو الترجمة بين لغات وأنظمة قانونية محددة، أو ترجمة أنواع معينة من النصوص. وكما يشير جيمار (1995)، فإن هناك فرقا بين «ترجمة القانون» و«ترجمة النصوص». فمهمة المترجم هي ترجمة النصوص التي تستند إلى سياق قانوني محدد والموجهة إلى غرض معين. هناك محاولات لتقديم مقاربة منهجية لترجمة النصوص القانونية والمشاكل التي يواجهها المترجمون القانونيون كما نجد في أعمال جيمارGémar 1995، وشارتشيفيتش (2000)، وألكاراز فاروAlcaraz Varó وهيوز Hughes 2002، وكاو2007 Cao ب، وقد أغفلنا هنا ذكر المنشورات التي تتناول الترجمة في الاتحاد الأوروبي؛ لأن هذا هو موضوع الفصل الموالي[2].

(1) انظر الصياغة التشريعية في هونغ كونغ (/ www.doj.gov.hk /eng /public /ldhkv2e.pdf / pdf آخر دخول 27 غشت 2011. .2001 (2nd edn)

(2) المقصود هنا الفصل الموالي من الكتاب الذي أخذ منه هذا البحث [المترجم]

1,2. الطبيعة الخاصة للنصوص القانونية

الترجمة القانونية هي أحد فروع دراسات الترجمة يُعرف باسم الترجمة المتخصصة، وهو فرع يشـــمل مواضيع متخصصة مثل الطب والاقتصاد والقانون وغيرها (انظر شارتشيفيتش وغوتي Gotti 2006). فمن المسلم به عموما، نظرا إلى الطبيعة الخاصة للقانـــون واللغات القانونية والنصوص القانونيـــة، أن الترجمة القانونية هي الأعقد والأكثر اســـتدعاء للجهد قياســـا إلى جميع مجالات الترجمـــة المتخصصة (كاو Cao 2007ب: 85). إن موضوع النصوص القانونية ولغتها معقدان وغالبا ما يكونان على درجة عالية من التقنية، وهذا يحتم عـــلى المترجمين امتلاك الكفاءة اللغوية إلى جانب المعرفة المتخصصة الكبـــيرة بالنظامين القانونيين المصدر والهـــدف كليهما. وعلاوة عـــلى ذلك، تختلف النصـــوص القانونية عن النصوص الأخـــرى لأغراض خاصة في وظيفتهـــا التواصلية، وهي حقيقة غالبا ما يتجاهلها اللســـانيون. يمكن تقســـيم النصوص القانونية اســـتنادا إلى النظام الثنائي للغات في النظرية القانونية، إلى ثلاث مجموعات؛ وذلـــك اعتمادا ليس فقط على ما إذا كانت وظيفتهـــا التواصلية تقريرية أو توجيهية في الأســـاس؛ بل أيضا ما إذا كانت هذه الوظيفة التواصلية معيارية، أو وصفية بحتة.

تشمل النصوص القانونية التي تكون وظيفتها التواصلية تقريرية في المقام الأول النصـــوصَ التشريعيةَ مثل القوانين واللوائح والمســـاطر والمعاهدات والاتفاقيات. فمثل هـــذه النصوص هي وثائق معياريـــةnormative instruments تتضمن قواعد ســـلوك ملزمة قانونا تحدد مســـار عمل محدد ينبغي للفـــرد أن يمتثل له وإذا لم يفعل فإنه سيتعرض للعقاب (كلسن Kelsen 1979). من المتفق عليه في النظرية القانونية عموما، أن الوثائق المعيارية تحدد كيفية تصرف أعضاء مجتمع معين في صيغة (أمر)،

أو الامتنـــاع عن التصرف في صيغة (حظـــر)، أو إذن بالتصرف في صيغة ترخيص. وعلاوة على ذلك، فإن القواعد القانونية إما أن تمنح صلاحيات أو تضمن حقوقا أو تؤدي كل ذلك مجتمعا (فان هويكي 2002: 94؛ راجع كوغنو 2005، 268). وتترتب على العقود، باعتبارهـــا اتفاقات ملزمة قانونا، حقـــوقٌ والتزاماتٌ، كما أن لها أيضا وظيفة إلزامية في المقام الأول.

وتتألف المجموعـــة الثانية من النصوص القانونية مـــن نصوص هجين وصفية بالدرجـــة الأولى، ولكنهـــا قد تتضمن أيضا أجـــزاء توجيهية. وتشـــمل القرارات القضائية ووثائق التقاضي المســـتخدمة لمواصلة الإجراءات القضائية والإدارية مثل المحاكمات والمرافعات والمذكرات والاســـتئنافات، علاوة عـــلى الوثائق التي تكون بمثابة أدلة مثل إفادات الشـــهود وتقارير الخبراء والسجلات والشهادات. وتندرج الوصايا أيضا في هذه الفئة. وتشـــمل المجموعة الثالثة نصوصا وصفية بحتة تشكل دراسات قانونية مثل الكتب المدرســـية القانونية والتعليقات والبحوث التي يكتبها الباحثون في القانون، والتي تختلف سلطتها في النظم القانونية المختلفة.

2,2. دور الغرض التواصلي في الترجمة القانونية

يؤكد فيرمير Vermeer أنه يتعين على المترجم القانوني أن يأخذ في الحسبان، ليس فقط نوع النص ووظيفته؛ بل أيضا الغرض التواصلي (skopos) من الترجمة، علاوة على النظـــم القانونية المعنية والعوامل القانونية الأخـــرى لوضع تواصلي معين، كما يحدث في حال الترجمـــة العامة. قد يكون هناك تحول في الغـــرض التواصلي؛ أي أن الغرض التواصلي للنص الهدف قد يختلف عن الغرض التواصلي من النص المصدر، ونتيجة لذلك يمكن ترجمة النص نفسه بطرائق قددا (رايس Reiss وفيرمر Vermeer 1984: 101). وقد اعترف شـــليزنجر منذ فترة طويلة بأهميـــة الغرض التواصلي في

الترجمــة القانونية عندما لاحظ عــام 1950 ما يلي: «قد تكــون الترجمة جيدة بما فيه الكفايــة لغرض ما، وغير دقيقة بما فيه الكفاية لغرض آخر» (ورد في ميغال Megale 2008: 7). ويؤكد بومر Pommer، وهو محام حاصل على شهادة في دراسات الترجمة، أن درجــة الدقة والموثوقية المطلوبة لترجمة قانونية معينــة يحددها الغرض التواصلي (2006: 59).

عادة ما يكون الغرض التواصلي من الترجمة محددا في كثير من الأحيان في الترجمة القانونية وذلك من خلال ما إذا كانت الترجمة موثوقة (لها قوة القانون) أو غير موثوقة (تفتقر إلى قوة القانون). وقد وثقت الترجمات الرســمية للمساطر المعيارية بالطريقة التي ينص عليها القانون ولها صفة النصوص ذات الحجية. فعلى ســبيل المثال، فإن صيغ القانون المدني الســويسري هي في الأصل باللغة الألمانية (Schweizerisches Zivilgesetzbuch–ZGB)[1] وترجمت إلى اللغة الفرنسية Code civil suisse (القانون المدني السويسري)، وإلى اللغة الإيطالية Codice civile svizzero. وقد سنّت الجمعية الاتحادية الســويسرية جميع النســخ باللغات الثلاث وهي على نفــس الدرجة من الموثوقية ويمكن اعتمادها في الشرح القانوني. ويستند نتاج الحقوق اللغوية المتساوية ومبدأ المساواة في الأصالة، إلى نظرية النصوص الأصلية، التي بموجبها تعامل جميع النســخ اللغوية باعتبارها أداة واحدة (تســمى النصوص المتوازية) وأنها «أصلية» وبالتــالي لا يحال عليها على أنها ترجمــات. وفي الأنظمة القضائيــة المتعددة اللغات على الصعيد الوطني (أو الإقليمي) (إســبانيا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وفنلندا، وكندا، وهونغ كونغ، والهند)، وفي المنظــمات الدولية (الأمم المتحدة، واليونيدروا، والأونســيترال، ومنظمة التجارة العالمية)، وفي المنظمات التي تتجاوز حدود الوطن

(1) القانــون المدني الســويسري، س ر 210، في <www.admin.ch /ch /d /sr /210 /index.html> آخر دخول 27 غشت 2011.

(الاتحـــاد الأوروبي)، تطورت ترجمة النصوص المتســـاوية الحجية إلى عملية متقدمة لإنتاج نصوص متعـــددة اللغات لأغراض معياريـــة. وتتطلب ترجمات النصوص الأصلية لوثيقة ملزمة قانونا legally binding instrumen أعلى درجة ممكنة من الدقة والموثوقية القانونية، مما يجعلها أكثر الترجمات القانونية تقييدا.

ومن ناحية أخرى، فإن الشاغل الرئيس للمهتمين بالدراسات المقارنة هو ترجمة النصـــوص القانونية لأغراض معرفية (انظر غروت Groot 2006, 4). فعلى ســـبيل المثال ترجم القانون المدني الســـويسري إلى الإنجليزية[1] بهدف إطلاع رجال القانون الأجانب على القانون السويسري. والنســـخ الإنجليزية، بطبيعة الحال، غير أصلية وبالتالي فهي مخصصة لتوفير المعلومة فقط، وهـــذا يمنح المترجمين حرية أكبر، بما في ذلك فرصة شرح مفاهيم القانون الســـويسري في حـــواش وتعليقات مطولة. ومع ذلـــك، ينبغي أن تكون ترجمات النصوص المعيارية لأغـــراض معرفية دقيقة وفعالة قدر الإمكان. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء الاســـتعمال المتزايد للقانون الأجنبـــي باعتباره دليلا في التقاضي عبر الحدود والتحكيـــم التجاري الدولي. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يستعمل القاضي الأجنبي الذي يطلب منه تطبيق القانون السويسري ويحتاج إلى معلومات عن قواعد معينة من القانون المدني السويسري، – أن يســـتعمل الترجمة الانجليزية الجديدة أو يطلب من السلطات السويسرية أو من

(1) A. Siegwart and G. Sherman, Boston: The Boston Book Company, 1915.

القانون المدني الســـويسري، ترجمه أولا ر.ب. شيك R. P. Shick، شرحه س. فيتهغل C. Wetherill، صححـــه وراجعه إ. هوبـــر E. Huber (مؤلف الأصل الألمـــاني)، A. Siegwart and G. Sherman، Boston: The Boston Book Company، 1915. وترجمته الأخيرة من إنجازي Williams، Oxford University Press، 1925; حدثه وأعاد طبعه:

ReMaK Verlag Zurich, 1976; new translation by CLS Communication AG, published in M. Amstutz et al. (eds), Handkommentar zum Schweizer Privatrecht, Schultess: Zurich, 2007.

مترجم معتمد تقديم ترجمــة معتمدة باللغة الإنجليزيــة أو بلغة أخرى. وفي الحالة الأخيرة، سيكون من الواضح أن الترجمة المطلوبة ستستخدم لأغراض قضائية؛ ومع ذلك، ليس هذا هــو واقع الحال في كثير من الأحيان. ويضمِّن ناشرو الترجمات غير الموثوقة القوانينَ في بعض الأحيان براءة ذمة تكون بمثابة إجراء احترازي يعفيهم من المسؤولية عن أخطاء الترجمة المحتملة.

تترجم نصوص أخرى أساسا بهدف الإخبار، ويمكن أن تستعمل أيضا بمثابة أدلة وثائقية/ مستندية لإثبات الوقائع في إجراءات المحكمة، وبالتالي لأغراض قضائية. ووفقا لكاو، يشــمل ذلك «الوثائق القانونية مثل بيانــات المطالبات أو المرافعات، والعقود والاتفاقات، والنصوص العادية مثل المراســلات التجارية أو الشخصية، والسجلات والشهادات، وإفادات الشهود، وتقارير الخبراء» (b2007: 11). يمكننا أن نضيف إلى ذلك ترجمات الأعمال الأكاديمية (المنح الدراسية القانونية) والسوابق القضائية، التي يمكن أن يســتخدمها قضاة القانون العام عند تفسير مسائل القانون الأجنبــي (انظر الأمثلة في دوميجان – آرنــري Domijan – Arneri :2009, 253). وبما أن دقة وثائق المحكمــة المترجمة وموثوقيتها تقيَّم عموما بالدرجة التي تكون بها الترجمة صورة طبق الأصل للنص الأصلي، فإن المترجمين المحلفين مطالبون بالحرص على استنســاخ كلمات النص الأصلي وشــكله قدر الإمــكان، ونتيجة لذلك تكون ترجماتهم موجهة نحو اللغة المصدر.

3,2. هدف مترجمي الوثائق الملزمة قانونا

ظلت المهمة الأساس لمترجمي النصوص القانونية لقرون عديدة، هي الحفاظ على حرفية النص الأصل وشكله من خلال استنساخ الكلمات «بأمانة» ونسخ التركيب عــن كثب قدر الإمكان، مما يؤدي غالبًا إلى ترجمة لا يمكن «فهمها» إلا بالرجوع إلى

النص المصدر. وضعت تدريجيا مصنفات لقواعد اللغة الهدف وتراكيبها الأساسيين؛ ومع ذلك، فقد ظلت الترجمة الحرفية مهيمنة على جميع أنواع الترجمة القانونية إلى غاية القرن العشرين، عندما بدأ المترجمون المعارضون لهذا التوجه يطالبون بحقوق لغوية متساوية للغات الرسمية الأقل استعمالا. بناء على ذلك اتُّهم البروفيسور روسيل Rossel بالهرطقة بسبب ترجمته «التحرُّرية» للقانون المدني السويسري إلى الفرنسية في عام 1907، فقد أصر روسيل على أن السكان الناطقين بالفرنسية في سويسرا لهم الحق في كتابة رموزهم الكتابية باللغة الفرنسية «الطبيعية»، مما أثار جدلا حول الانقسام بين حرفية النص وروحه في الترجمة القانونية (انظر شارتشيفيتش Šarčević 2000: 40 – 36). وعموما، يسمح في يومنا هذا لمترجمي الوثائق الملزمة قانونا بإعادة بناء النص الهدف بروح اللغة الهدف، شريطة أن تبقى المادة دون تغيير. بيد أن درجة التوافق اللغوي بين النصوص الموازية لوثيقة واحدة تختلف اختلافاً كبيراً من ولاية قضائية إلى أخرى[1].

وقد أضحت الأصالة المتساوية مبدأ أساسا من مبادئ تعدد اللغات، وبموجبها تعتبر جميع نصوص الوثيقة الواحدة ذات حجية متساوية في السلطة، ونتيجة لذلك لا يسود أي نص في حالة وجود اختلاف بين النصوص المتوازية. ففي الوقت الذي اعتمدت فيه الولايات القضائية المتعددة اللغات على المستوى الوطني (مثل سويسرا وكندا) مبدأ المساواة في الأصالة في وقت مبكر (انظر شارتشيفيتش Šarčević 2005)، أصبح ذلك قاعدة عامة في القانون الدولي بموجب المادة 33 (1) من اتفاقية قانون

(1) في الوقت الذي يشجع التنوع الأسلوبي في النصوص الموازية للتشريعات الاتحادية الكندية، يُنصح المترجمون السويسريون للتشريعات الاتحادية بإعطاء الأولوية للتوافق بين اللغات والامتناع عن تغيير مدة الأحكام. ويوعز إلى مترجمي صكوك القانون الدولي السعي إلى تحقيق درجة عالية من التوافق بين اللغات، وهو ما يعتبر في كثير من الأحيان مقياسا لقياس موثوقية الصكوك المتعددة اللغات.

المعاهدات لعام 1969[1]. وبما أن التواصل المتعدد اللغات في القانون يمكن أن يكون فعالا إذا ضمن مبدأ المساواة للأشـــخاص المتأثرين بتشريع ما أمام القانون في جميع اللغات، فإنه يفترض أن يكون لجميع النصوص ذات الحجية في وثيقة واحدة نفس المعنى (المادة 33 (3)). وعلاوة على ذلك، يفترض أن يكون هذا هو المعنى «الحقيقي»؛ أي المعنى الذي يقصده منتجو النص المصدر (الدول الموقعة، والمشرعين، والأطراف المتعاقـــدة). ومع ذلك، فإن رجال القانون هم أول من يعترف بأن تنوع المعنى أمر لا مفر منه في النصوص المتوازية لوثيقة واحدة، وبالتالي فهم يقللون من احتمال وجود المعنى المتســـاوي بين الترجمات اللهم إذا كان ذلك على سبيل الافتراض مثلا (كونر Kuner 1991: 958)؛ بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أضحى من المتفق عليه عموما أن جميع الترجمات القانونية هي في أحسن الأحوال [ترجمات على وجه] التقريب (راجع جيمار Gémar 1995: 154؛ 2006: 77).

ورغم أنه يستعصي على المترجمين إنتاج نصوص قانونية ذات معان متساوية، فإنه من المتوقع أن تكون الترجمات الرســـمية للوثائق الملزمة قانونا دقيقة قدر الإمكان؛ بل وكذلـــك، معتمدة قانونا، وأن تترتـــب عليها نفس الآثار القانونية في الممارســـة العمليـــة. وكما أكد بيجون L. – P. Pigeon، القـــاضي الراحل في المحكمة العليا في كندا، فإن النتائج هي التي تؤخذ بعـــين الاعتبار في الترجمة القانونية (1982: 281). هذا ما قصـــده بوبري Beaupré، في العمق على وجه التحديـــد، عندما ذكر التكافؤ القانوني في كتابـــه الرائع شرح التشريعـــات ثنائية اللغـــة Interpreting Bilingual Legislation، لكنه فشل في تعريف المصطلح (1986: 179). وعلى غرار ذلك، يذكر جيـــمار التكافؤ القانوني دون تعريفه. وفي رأيه، يســـعى المترجمون الذين ليس لديهم

(1) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، الجزء 1155، ص331.

تدريب قانوني إلى «التكافؤ اللغوي، ويسعى القانونيون إلى التكافؤ القانوني». وبينما ينشـــد جيمار «الانصهار المتناغم» بين التكافؤ اللغوي والتكافؤ القانوني، ويدرك أن المشاكل الأساس للترجمة القانونية هي مشاكل ذات طابع قانوني (2006: 76). وبناء عليه، فإن المهمة الرئيســـة للمترجم هي تحقيق التكافــؤ القانوني. وبالنظر إلى الغاية التي نصبو إليها، يمكن اعتبـــار التكافؤ القانوني بمثابة توليفة من المحتوى والمقصد والتأثير القانوني، مع التركيز بشكل رئيس على التأثير القانوني.

ويؤكد سشروثSchroth أهمية تحقيق التكافؤ القانوني؛ فقد شدَّد على ضرورة أن يكون المترجم قادرا عـــلى فهم «ليس فقط ما تعنيه الكلمات وما تعنيه الجملة، ولكن أيضا ما هو الأثر القانوني الـــذي يفترض أن يترتب عليها، ومعرفة كيفية تحقيق هذا التأثـــير القانوني باللغة الأخرى» (1986: 55 – 6). ومما لا شـــك فيه أن هذه واحدة من أكثر المسائل جدية التي يجب أن يوليها المترجمون أهمية في عملية صنع قرارهم.

3. تناقضات النظم القانونية والثقافات واللغات

لا تحتـــوي النصوص القانونية، على عكس نصـــوص العلوم الدقيقة، على معنى واحد متفق عليه مســـتقل عن الســـياق المحلي؛ بل عادة ما تســـتمد معناها من نظام قانوني معين. ويحيل هذا عـــلى النظام القانوني **المصدر**، في حـــين أن النظام القانوني **الهدف** هو النظام (أو الأنظمة) الذي يـ(ت)نتمي إليه مســـتقبلو النص الهدف. يُميز في التواصل القانوني بين المتلقين غير المباشرين؛ أي الأشـــخاص المتأثرين بتشريع ما a piece of legislation، والمتلقين المباشريـــن؛ وهم رجال القانون الذين يشرحون القانـــون ويطبقونه، وخاصة القضاة (انظر فان هويكـــي Van Hoecke 2002 :86؛ كيلســـن Kelsen 1979:34). وبما أن الترجمة القانونية هي تواصل بين المتخصصين قبل أي شيء، فإن نجاحها يقاس بتفسير المتلقين المباشرين لها وتطبيقهم لها، وخاصة

قضاة النظام أو النظـــم القانونية الهدف. ويقال إن التواصل التام يحدث في وســـط متعدد اللغات عندما يشرح قضـــاة النظم القانونية الهدف النصوص المتوازية لنفس الوثيقة ويطبقونها بنفس الطريقة، مما يحقق تفســـيرا وتطبيقا موحدين لجميع الصيغ اللغوية. فحتى وإن كان التواصـــل المثالي هو الهدف، فإنه نادرا ما يتحقق، إن لم نقل بأنه لا يتحقق على الإطلاق في الممارسة العملية.

تزداد حظـــوظ بلوغ التواصل المثالي عندما تكون الأنظمة القانونية المصدر والهدف متطابقة؛ أي عندما تحدث عمليـــة التواصل داخل نفس النظام القانوني، كما هي الحال في الدول متعددة اللغات ذات النظام القانوني الواحد، مثل سويسرا وبلجيكا وفنلندا. وفي مثل هذه الحالات، يتقاســـم منتجـــو النصوص ومتلقوها نفـــس الخلفية المعرفية (القانون السويسري أو البلجيكي أو الفنلندي) وتستمد المصطلحات الواردة في جميع النصوص الأصلية معناها من نظام مفاهيمي مشـــترك، مما يسهل، إلى حد كبير، عملية الترجمة بمجرد توحيد المصطلحات (انظر شارشيفيتش Šarčević 2000 :15).

تتضمن معظم الترجمـــات القانونية التواصل عبر لغات وثقافات وأنظمة قانونية مختلفـــة. هذه هي الحال في الدول والمناطق المتعددة اللغـــات ذات الأنظمة القانونية المختلفة أو النظام القانوني المختلط، مثل كندا والهند وسريلانكا وإسرائيل وجنوب أفريقيا، ومؤخرا الصـــين (هونغ كونغ وماكاو)، علاوة عـــلى ترجمات التشريعات الوطنية، وقـــرارات المحاكم، ووثائق المحاكم، وكتب القانون المدرســـية إلى لغات أجنبية لأغراض معرفية أو قضائية. ويعتبر القانون الأوروبي، بوصفه قانونا يتجاوز حدود الوطن supranational law، في بعض الأحيان، نظاما قانونيا مســـتقلا (دي غـــروت de Groot 1994 :14)؛ ومع ذلك، فإنه في الواقـــع لا يزال يعتمد، إلى حد كبـــير، على النظم القانونية الوطنية للدول الأعضاء. وكما هي الحال في قانون الاتحاد

الأوروبي، فـإن وثائق القانون الـدولي كثيرا ما تتضمن مصطلحات تقنية تسـتمد معناها من نظام قانوني وطني معين.

ورُغم التركيز المتزايـد على تقارب النظم القانونية الوطنية، علاوة على محاولات إنشـاء قانون دولي موحد، ومحاولات مواءمة القانون على الصعيد الأوروبي، يظل القانـون أولا وقبل كل شيء ظاهـرة وطنية. ولكل قانون وطنـي قواعده الخاصة للتصنيف، ومصادره، وطرائقه المنهجية، ومبادئه الاجتماعية – الاقتصادية، وجهازه المصطلحي الخاص، ونظامه المفهومي الأسـاس، وبالتالي لغته (أو لغاته) القانونية الخاصـة. علاوة على ذلك، فإن كل نظام قانـوني هو جزء لا يتجزأ من ثقافة محددة، وهي أشبه ما تكون بالبوابة التي يجب على المترجم المرور عبرها للوصول الحقيقي إلى الأفكار والتقاليد وأنماط التفكير والمؤسسات والمفاهيم الخاصة بنظام قانوني معين. على الرغم من أن المحامين غالبا ما يشـيرون إلى الترجمة القانونية على أنها عملية نقل قانـوني (طالون Tallon 1995)، فإنـه بالنظر إلى الاختلافـات في التطور التاريخي والثقافي، لا يمكن ببسـاطة «نقل» عناصر النظام القانوني المصدر إلى النظام القانوني الهـدف. ونتيجة لذلك، فـإن التحدي الأكبر الذي يواجه مترجـم النص القانوني هو اسـتخدام اللغة بفعالية لسـد التناقض بين مختلف الأنظمة القانونية والثقافات واللغات المشاركة في فعل تواصلي معين.

1,3. التناقض المفهومي

يكمن جوهر الإشـكال في عدم وجود تكافؤ بين المفاهيم المتطابقة لمختلف الأنظمة القانونية، مما يجعل من الصعب للغاية؛ بل من المسـتحيل في بعض الأحيان، العثور على مكافئ ملائم في النظام القانوني الهدف لإعطاء مصطلح معين في النص المصدر. وكما هي الحال في تحليل (هيلمسـلف Hjelmslev 1953) للتناقض الاصطلاحي في

اللغـــات العادية، يمكن إثبات أن الحدود بين معـــاني المفاهيم القانونية غير متطابقة حتى في النظم القانونية الوثيقة الصلة داخل أسرة القانون المدني القاري continental civil law. فعلى ســـبيل المثال، يتوافق مفهوم «قـــرار» décision في القانون الفرنسي مع مفهومين أكثر تحديـــدا في القانون الألماني (Entscheidung وBeschluss) وثلاثة مفاهيـــم في القانـــون الهولنـــدي (beschikking، besluit، beslissing). ورغم أن المترادفـــات الاشـــتقاقية مثـــل dettes وdebts أو contrat وcontract تدل على نفس الشيء، فإنها ليست متطابقة على المستوى المفهومي (ساكو Sacco 2005 :14).

وعلاوة على ذلك، فإنه داخل نفس اللغة قـــد يدل المصطلح اللغوي أحيانا على مفاهيم مختلفة في أنظمة قانونية مختلفة. ومثال ذلك domicile (محل الإقامة) له معنى واحد في القانون الإنجليزي ومعان مختلفة تماما في الولايات القضائية الأمريكية.

ونجد لبعض المصطلحات الأساســـية مثـــل Besitz وSchaden معان مختلفة في القانون الألماني والنمســـاوي وكانت مصدر تقاضٍ. وعـــلى العكس من ذلك، فإن نفـــس المفهوم يُقابَل أحيانا بمصطلحات مختلفـــة في ولايات قضائية مختلفة لها نفس اللغة الرســـمية. فعلى ســـبيل المثال، يفسر أي تدبير وقائي يتألف من retención de bienes في مختلف الولايات القضائية الناطقة بالإسبانية على أنه حظر، وsecuestro، وretención، وdepósito، وocupación، وanotación preventiva، وcomiso (مذكور في توريس كاربالال Torres Carballal 1988:449).

وبالإضافـــة إلى ذلك، تتضمن جميـــع الأنظمة القانونية عـــددا من المصطلحات المرتبطة بالنظام (يشار إليها أيضًا باسم المصطلحات المرتبطة بالثقافة، شارتشيفيتش 1985: 127) تســـمي مفاهيم ومؤسســـات خاصة تحيل على واقـــعٍ قانونيين معينين وثقافتهم. ونظرا إلى عدم وجود نظير محدد لها في النظم القانونية الأخرى، فإنه كثيرا

مـــا يقال إن هذه المصطلحات غير قابلة للترجمة. وفي حالات مماثلة مثل هذه، يضطر المترجمون اللجوء إلى نظائر لغوية، مثل النظائر الحرفية، والاقتراضات، والتجنيس، والجمل الوصفية الشـــارحة، وغير ذلك من التعبيرات المولدة neologisms، سعيا إلى نقـــل محتوى المعلومات جزئيا (التفاصيل الواردة في شارتشـــيفيتش 1985: 129 – 32؛ 2000: 250–64، انظر أيضا دي غـــروت 34 – 27 de Groot 1999؛ 2006: 424–428).

وبشكل عام، تختلف درجة النقل الفعلي تبعا لاستجابات الإدراك بناء على المعرفة الحالية للمتلقي. فعلى سبيل المثال، لا يوجد في القانون العام مقابل لمفهوم «الإجراء المباشر» الذي ينتمـــي إلى القانـــون المـــدني Action directe/ Direktklage (Fr.) (Ger.)/ acción directo (Sp.) azióne dirètto (It)، ولكـــن النظير الحرفي لمفهوم «الإجراء المباشر» له مبررات دلالية، وبالتالي فهو شـــفاف بالنسبة إلى محامي القانون العام. من ناحيـــة أخرى، فإن مفهوم القانون المدني لـــ Geschäftsführung ohne Auftrag (ألمانيا) gestione de negocios (Sp.) / gestion d'affaires (Fr.) gestione di negozio (It) «يترجم» إلى اللغة الإنجليزية عن طريق استعارة المصطلح اللاتيني الأصـــلي negotiorum gestio، مما يفـــرض على القارئ معرفـــة متخصصة. وعلى العكس من ذلك، تطرح المؤسســـة الأنجلو – أمريكية للإنصاف مشـــكلة بالنسبة إلى المحامين القاريين. فالإنصاف في معظم الحالات مصطلح تقني للغاية يشـــير إلى «المبـــادئ التي طورت في محكمة (ماتيـــلا Mattila 2006:251). ومع ذلك، غالبا ما يترجـــم إلى equidad es، calques équité (fr)، وequità it، وهـــي مرادفات زائفة يساء تفسيرها؛ لأنها تُحمل على كونها تدل على مبادئ الإنصاف والمعقولية. وعليه لا يمكن ترجمة مفهوم الإنصاف بمعناه التقني إلا باســـتخدام صياغة تفسيرية. لذلك، ينصح ماتيلا المحامـــين في النظام القانوني الأوروبي بتوخي الحذر عند توقيع العقود

الدولية التي تتضمن مفاهيم تقنية من القانون العام مثل الإنصاف وسبل الانتصاف العادلة والحقوق العادلة (ماتيلا Mattila 2006:251).

2,3. استخدام مناهج القانون المقارن في البحث عن النظائر اللغوية

يتعين على المترجمين دائما، قبل اللجوء إلى النظائر اللغوية، استخدام مناهج القانون المقارن للبحث عن نظير «طبيعي» في النظام القانوني الهدف. وفي ضوء التناقض الكامن في مصطلحات الأنظمة القانونية المختلفة، فإن إيجاد مقابل في النظام القانوني الهدف ينقل بدقة المعنى القانوني للمصطلح المصدر يظل مهمة جسيمة، إن لم تكن مستحيلة في كثير من الأحيان. وحتى مع تطور الوسائل التكنولوجية، مثل بنوك المصطلحات المتعددة اللغات، والقواميس الإلكترونية، وأنظمة المعرفة المتعددة اللغات، فإنه لا يمكن العثور على مكافئ ترجمة مناسب بمجرد نقرة بفأرة الحاسوب. ولذلك، فإن تأكيد دي غروت على أن جميع الترجمات القانونية هي عمل من أعمال القانون المقارن لا يزال صحيحا حتى اليوم (1992: 287؛ راجع بومر Pommer 2006:119:ساندريني Sandrini 2009:152).

ويحتاج المترجمون، شأنهم شأن المقارنين، إلى التحقيق في المسألة المطروحة في كل من النظامين القانونيين المصدر والهدف لتحديد المفهوم أو المؤسسة في النظام القانوني الهدف التي لها نفس وظيفة المفهوم الإشكالي في النص المصدر أو لها وظيفة مماثلة. يعرف هذا باسم النظير الوظيفي، والذي حددتُه في أعمال سابقة استنادا إلى التجربة الكندية (شارتشيفيتش Šarčević 1989:278؛ راجع بيجون Pigeon 1982).

ومنذ ذلك الحين، كتب الكثير عن مزايا النظائر الوظيفية وعيوبها في الترجمة القانونية. يذهب ويستون Weston إلى حد القول إن «تقنية استخدام نظير وظيفي يمكن اعتبارها الطريقة المثالية للترجمة» (1991: 23).

ومع ذلك، فإن تحديد نظير وظيفي ليس سوى خطوة أولى في عملية صنع القرار المعقدة. ولتقييم مدى مقبولية النظائر الوظيفية، ينصح المترجمون بإجراء تحليل مقارن متعمق للمفاهيم المصدر والمفاهيم الهدف من خلال تحديد خصائصها الأساس وخصائصها العرضية والمقارنة بينها. إن الهدف من التحليل المقارن في الترجمة هو الوقوف على أوجه التشابه ومكامن الاختلاف بين المصطلحات على المستوى المفهومي، والتي على أساسها يمكن للمترجمين تحديد درجة تكافئها (شارتشيفيتش Šarčević 1989: 83 – 279؛ 2000: 47 – 237). ففي حين نجد أن بعض النظائر الوظيفية مقبولة دائما (قريبة من الترادف) أو غير مقبولة أبدا (بعيدة عن الترادف)، فإن معظم النظائر الوظيفية تقع في فئة الترادف الجزئي. وفي موضع آخر، اقترحت ثلاثة معايير رئيسة لتحديد مدى مقبولية النظائر الوظيفية المترادفة جزئيا: الهيكل/ التصنيف، ونطاق التطبيق، والأثر القانوني (شارتشيفيتش Šarčević 1989: 7 – 284).

يعتمد القرار النهائي بشأن مقبولية المكافئ الوظيفي على السياق المحدد ونوع النص والغرض التواصلي لترجمة معينة. وكقاعدة عامة، إذا كان المكافئ الوظيفي لا يتوافق مع مفهوم المصدر في أي من الجوانب الثلاثة المذكورة أعلاه، فقد يؤدي ذلك إلى نتائج مختلفة في الممارسة العملية. يجب على المترجمين في مثل هذه الحالات، محاولة التعويض عن أي اختلافات جوهرية باستخدام أساليب التوسع أو التضييق المعجميين. وإلا فإن استخدام نظائر وظيفية مرادفة جزئيا يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، لا سيما عندما تظهر المفاهيم غير المتطابقة في حكم رئيس من أحكام وثيقة متعددة اللغات.

3,3 جبر التناقض المفهومي في الممارسة العملية

أحد الأمثلة الجيدة على استعمال، أو بالأحرى إساءة استعمال، مكافئات وظيفية مترادفة جزئيا هي المادة 25 (1) من اتفاقية وارسو لتوحيد بعض القواعد المتعلقة

بالنقـــل الجوي الدولي لعام 1929[1]، التي حددت ما إذا كان يمكن تقييد مســـؤولية الناقل أو اســـتبعادها. وعـــلى الرغم من تحذير المنـــدوب الإنجليزي، فإن مصطلح dol (التدليس) في الأصل الفرنسي قد ترجم بـwillfulmisconduct (ســـوء السلوك المتعمد)، على الرغم من أن نطاق تطبيق ســـوء السلوك المتعمد willfulmisconduct يشـــمل الأفعال التي ترتكـــب عن قصد، وكذلك الأفعال التـــي ترتكب بلا مبالاة ودون اعتبار للعواقب. ووفقا للممارسة المتبعة في ذلك الوقت، فإن الأصل الفرنسي هـــو الوحيد الذي كان أصليا، وبالتالي كان ينبغي أن تكون الغلبة للنص الفرنسي في جميع النزاعات المتعلقة بتفسير المادة 25 (1).

ومع ذلك، ففي القضايا التي تنطوي على وفاة وإصابات جسدية ناجمة عن أفعال لا تحـــدث عمدا، أعلنت معظم المحاكم الأمريكية أن الناقل يتحمل مســـؤولية غير محدودة (وفقا لســـوء الســـلوك المتعمد)، في حين حكم القضاة في القارة الأوروبية لصالح المسؤولية المحدودة عملا بمفهوم dol (انظر القضايا الواردة في مانكييفيتش Mankiewicz 1962: 467). وبـــما أن هـــذا الحكم كان بمثابة شرط اســـتثناء يمكن المدعين من التهرب من عتبات المســـؤولية المحدودة التي تنص عليها الاتفاقية، فإن القرارات المتضاربة لا تخيب الآمال في أهداف المعاهدة فحســـب؛ بل تشجع المدعين أيضا بشكل مباشر على التهرب من المعاهدة والبحث عن محفل أكثر ملاءمة.

وشرع المترجمون وصائغو القانون في وقت لاحق في اســـتعمال أســـاليب التوسع المعجمي للتعويـــض عن التناقض المفهومي في محاولة للحد من الســـلطة التقديرية للمحاكم الوطنية عند تفســـير الوثائق المتعددة اللغات. وتحقيقا لهذه الغاية، تجاهل واضعو مشروع القانون كلا من ســـوء التصرف المتعمـــد في بروتوكول لاهاي لعام

(1) منشور منظمة الطيران المدني الدولي رقم 9201.

1955 المعدل لاتفاقية وارسو[1]، وأدمجوا تعريفا تفسيريا لـ dol في كلا النصين يعددان الظروف التي تعتبر فيها الأفعال أو الإغفالات بمثابة dol. وبهذا المعنى، ينص النص الفرنسي المعدل على ما يلي: «إما بنيّة التسبب في ضرر أو بتهور وبوعي بأن الضرر قد ينجم عن ذلك»، والنص الانجليزي: «يتم بقصد التسبب في ضرر أو بتهور وبعلم بأن الضرر قد ينجم عن ذلك».

وإضافة وصف «بتهور وبعلم بأن الضرر قد ينجم عن ذلك» يمنع قضاة القانون العام من تطبيق الحكم فيما يتعلق بالأفعال التي يمكن اعتبارها سوء سلوك متعمد ولكن ليس بمثابة خطأ (انظر مانكييفيتش Mankiewicz 1962:467). وعلى الرغم من أن واضعي المسودة قد نجحوا في تحقيق التكافؤ القانوني في النصوص المعدّلة، فقد فات الأوان لتصحيح الضرر الذي ترتب عليها فعليا.

إن فشل اتفاقية وارسو جعل المحامين يدركون المخاطر المحتملة لعيوب الترجمة التي تشكل تهديدا لهدف تعدد اللغات ذاته. وأدى اعتماد مبدأ الأصالة المتساوية إلى زيادة أهمية استخدام المترجمين وواضعي الصياغة القانونية لأساليب مبتكرة للتوسع أو التقييد المعجمي تكون بمثابة وسيلة لتعزيز التفسير والتطبيق الموحدين للنصوص المتوازية لوثيقة واحدة (انظر الأمثلة في شارتشيفيتش Šarčević1989: 287 – 90؛ 2000: 250). وفي ضوء الحاجة إلى ضمان المساواة أمام القانون في جميع اللغات المختلفة، فإن التعويض عن التناقض المفهومي يشكل أكبر تحد يواجه مترجم النصوص القانونية ومفتاح تحقيق التواصل الأمثل في مجال تعدد اللغات على جميع المستويات. وكما يقول ويغاند: «إن إقامة جسور مصطلحية هو أهم قضية يجب تسويتها في مجال تعدد اللغات» (2008: 248).

(1) وثيقة منظمة الطيران المدني الدولي (1955) 7632.

ويشجع واضعو الوثائق الدولية اليوم (بما في ذلك العقود الدولية)، على استخدام مصطلحات محايدة تسهل ترجمتها وفهمها على نطاق واسع عبر الأنظمة والثقافات القانونية. ومع ذلك، فإن هذا غير ممكن دائما. ولذلك، يطلب من واضعي الصياغة القانونية والمترجمين استعمال إعادة صياغة وصفية أو تعاريف للتعويض عن التناقض المفهومي كلما استعملت مصطلحات تقنية لنظام قانوني معين في نصوص متوازية. وثمة خيار آخر يتمثل في استخدام المصطلح الوطني بمثابة لفظ مستعار بمختلف اللغات، مما لا يترك للمحاكم الوطنية خيارا سوى تطبيق المفهوم الأجنبي المعني. ولهذا السبب، يُستعمل مصطلحا القوة القاهرة والمشقة باعتبارهما ألفاظا مستعارة في النصوص الموازية للوثائق التي صيغت برعاية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص NIDROIT (تالون Tallon 1995: 343، رقم 13).

وللاستعاضة عن التناقض بين مفهومي النظام العام والسياسة العامة، احتفظ واضعو اتفاقية لاهاي بشأن الاعتراف بالأحكام الأجنبية في المسائل المدنية والتجارية وإنفاذها لعام 1971 بمصطلحي النظام العام والسياسة العامة في المادة 5، لكنهم وسعوا النص الإنجليزي ليشمل جميع عناصر الإجراءات القانونية الواجبة، والمشمولة بالنظام العام، وبالتالي يتحقق التطابق المفهومي على حساب التوافق بين اللغات.

وفي اتفاقيات لاهاي اللاحقة، عادة ما يُتبع مصطلح السياسة العامة بمصطلح النظام العام بين قوسين في النص الإنجليزي لتجنب أي سوء تفسير (انظر، على سبيل المثال، اتفاقية القانون المنطبق على الصناديق الائتمانية والاعتراف بها لعام 1985 (المادة 18) واتفاقية الاسترداد الدولي لإعالة الطفل، وغيرها من أشكال رعاية الأسرة لعام 2007 المادة 22).

4. التوقعات في الممارسة العملية

يُسبِّب التناقض بين النظم القانونية والثقافات واللغات المختلفة صعوبات في جميع مراحل عملية الترجمة، وهي صعوبات لا يمكـــن التعامل مع الكثير منها هنا. فعلى ســـبيل المثال، تتمثل العقبة الأولى أمام المترجمين في تحليل النص المصدر وشرح معناه القانوني بشكل صحيح (جيمار Gémar 1995:154)، وهو في حد ذاته مسعى متنازع عليه، ويثير قضايا الشرح القانوني (انظر لوكغان Legrand 2005:36). وللاعتبارات العملية تأثير أيضا، ولكن غالبا ما يهملها المترجمون (انظر شارتشـــيفيتش Šarčević 2000:133 – 47). ولأغـــراض تعدد اللغات، يتمثل هدف المترجم في الســـعي إلى تحقيق التكافؤ القانوني بهدف تعزيز التفســـير والتطبيق الموحدين للوثيقة المعنية. وفي ضوء العقبـــات العديدة التي تواجه المترجمين القانونيين، مـــن المشروع في الختام أن نســـأل إلى أي مدى يتوقع من المترجمين أن يحققوا التكافؤ القانوني لكي يكون تعدد اللغات فعالا.

على الرغم من أن افتراض المعنى المتســـاوي للنصوص المتوازية لأداة واحدة هو مجـــرد خيال، فإن تعدد اللغات هو حقيقة من حقائق الحياة في العديد من المجالات. إن الترجمة القانونية شـــأنها شأن الأشـــكال الأخرى للتواصل بين الثقافات، ليست مثالية. عـــلاوة على ذلك، ووفقا لكاو Cao (مترجمة ســـابقة بالأمـــم المتحدة)، فإن التواصـــل المثالي ليس متوقعا ولا ضروريا في الممارســـة العملية: «لا يمكن توقع أي تكافـــؤ دقيق أو صيغة كاملة للفهم وذلك ليس ضروريا حقا» (2007: 35 ب). ففي الوقـــت الذي تعترف فيه Cao بأن «الممارســـة ترضى بالإنجـــاز القليل»، (كما يقول كجايير Kjaer 2008أ:71)، فإنها لا تتابع هذه المســـألة، مما يثير التساؤل حول كيف يمكن أن تكون الترجمة القانونية غير كاملة أو غير دقيقة دون أن تشكل تهديدا لتعدد

اللغات. ويحاول هذا الفصل أن يبـــين أن هناك معايير مختلفة يتوقع من المترجمين أن يولوها حقها في الممارســـة العملية لكي يكون تعدد اللغات فعالا. ففي الوقت الذي نجد فيه أن التواصل المثالي مســـتحيل، فإنه من المتوقع أن يحقق المترجمون القانونيون التواصل الأمثل كما هو ضروري في قانـــون التواصل المحدد. تعتمد درجة التكافؤ القانوني المطلوبة للتواصل الأمثل بالدرجة الأولى على نوع النص والغرض التواصلي للترجمة المعينة. وفي أعلى التسلســـل الهرمي، تتطلب ترجمة الوثائق الملزمة قانونا قدرا أكبر من الدقة والموثوقية القانونية.

ففي الوقت الذي تدعي فيه كاو أن جميع المترجمين في حاجة ماسة إلى معرفة القانون، فإنه ليس من الضروري أن يكونوا حاصلين على شهادة في القانون (2007ب: 72)، يجادل المحامون بأن المحامين فقط هـــم المترجمون القانونيون الأكفاء أو أن المترجمين يحتاجون إلى التدريب في كلا التخصصين (جيمار Gémar 76:2006). على أي حال، لا جدال في أن المهارات اللغوية والخبرة القانونية مطلوبان كلاهما من المشتغلين بهذه المهنة المتعددة التخصصات والصعبة. علاوة على ذلك، كلما زادت الخبرة القانونية، زادت فرص نجاح المترجم في رأب الصدع بين النظم القانونية والثقافات واللغات. وحتى في هذه الحالة، ومن وجهة نظر المحامي، تظل بعض الاختلافات قائمة. وكما يعلـــق فارادي Várady، «يمكن للترجمة أن تمد الجســـور بين الاختلافات، لكنها لا تستطيع إخفاءها. فالاختلافات ستظهر لكن يجب التعامل معها» (2006: 87).

وصمـــدا إلى هذه الغايـــة، وضعت قواعد خاصة للتفســـير المتعـــدد اللغات في الولايات القضائية المتعددة اللغات، تاركة للسلطة القضائية في نهاية المطاف التوفيق بين أوجه القصور المتأصلة في الترجمـــة القانونية (انظر بوبري Beaupré 1986). إن التواصل متعدد اللغات في القانون هو عمل توازن دقيق يشمل جميع الجهات الفاعلة

في عمليــة تواصل – منتجي النصوص (المشرعــين، واضعي النصوص، المترجمين) ومتلقي النصوص (القضاة).

وكما هي الحال في جميع أشكال التواصل بين الثقافات، يؤدي التفاعل الأكبر بين جميــع الجهات الفاعلة إلى نتائج أفضل. وبناء على ذلــك، فإن التفاعل بين المترجمين وغيرهم من منتجي النصوص ومتلقي النصوص مفيد في تحقيق التواصل على الوجه الأكمل في الممارســة العملية، وهو أمر لا يجب أن يكون متوقعا فحسب؛ بل يجب أن يكون ضروريا أيضا، لضمان فعالية تعدد اللغات في القانون.

ببلیوغرافیا:

► Alcaraz Varó, Enrique and Brian Hughes (2002) Legal Translation Explained. Manchester: St. Jerome Publishing.

► Baron, Dennis (1990) The English-Only Question: An Official Language for Americans? New Haven: Yale University Press.

► Beaupré, Michael (1986) Interpreting Bilingual Legislation. Toronto: Carswell.

Berry, Brewton (1968) The Education of the American Indians: A Survey of the Literature. Columbus, OH: Ohio State University Press.

► Clair, Nancy (1994) Informed Choices: Articulating Assumptions Behind Programs for Language Minority Students, ERIC/CLL News Bulletin 18:1.

► Conklin, Nancy Faires and Margaret A. Lourie (1983) A Host of Tongues: Language Communities in the United States. New York: Free Press.

► Constantinesco, Léontin-Jean (1974) Traité de Droit Comparé. Paris: Librairie générale.

► Cornu, G érard (2005) Linguistique juridique (3rd edn). Paris: Montchrestien (2nd edn 2000).

► Crawford, James (1992) Hold Your Tongue: Bilingualism and the Politics of «English Only.» Reading, MA: Addison Wesley Publishing Co.

► Crawford, James (1995) Bilingual Education: History, Politics, Theory, and Practice (3rd edn). Los Angeles: Bilingual Educational Services, Inc.

► de Groot (1999) Das Übersetzen juristischer Terminologie, in Gerard-René de Groot and Reiner Schulze (Hrsg), Recht und Übersetzen. Baden-Baden: Nomos, 11–47.

► de Groot, Gerard-René (1992) Recht, Rechtssprache und Rechtssystem, Terminologie et traduction, 3:279–316.

► de Groot-van Leeuwen, Leny E. (2006) Merit Selection and Diversity in the Dutch Judiciary, in Kate Malleson and Peter H. Russell (eds), Appointing Judges in an Age of Judicial Power: Critical Perspectives from around the World. Toronto: University of Toronto Press, 145–58.

► Deborah Cao (2007) Legal Translation in the European Union: A Research Field in Need of a New Approach, in Stanislaw K. G.-R. Kredens (ed.), Language and the Law: International Outlooks. Frankfurt a.M.: Lang, 69–95.

► Domijan-Arneri, Michaela (2009) Problems in Multilingual Litigation—A Practical Perspective, in S. Šarčević (ed.), Legal Language in Action: Translation, Terminology, Drafting and Procedural Issues.

► Gémar, Jean-Claude (1995) Traduire ou l'art d'interpréter, Langue, droit et société: éléments de jurilinguistique, vol.2: Application—Traduire le texte juridique. Sainte-Foy: Presses de l'Université du Québec.

► Gémar, Jean-Claude (ed.) (1982) Langage du droit et traduction. Montréal: Linguatech et Conseil de la langue française.

► Gotti, Maurizio and Šarčević, Susan (eds) (2006) Insights into Specialized Translation. Bern: Peter Lang.

► Heath, Shirley Brice (1981) English in Our Language Heritage, in Charles A. Ferguson and Shirley Brice Heath (eds), Language in the USA. Cambridge: Cambridge University Press.

► Hinton, Leanne, Matt Vera, and Nancy Steele (2002) How to Keep Your Language Alive: A Commonsense Approach to One-On-One Language Learning. Berkeley, CA: Heyday Books.

► Hoecke, Mark van (2002) Law as Communication. Oxford and Portland, OR: Hart.

► Jean-Claude Gémar and Nicholas Kasirer (eds), Jurilinguistique: entre langues et droits [Jurilinguistics: Between Law and Language]. Montreal and Brussels: Éditions Thémis, Bruylant, 217–18.

► Kelsen, Hans (1979) Allgemeine Theorie der Normen, K. Ringhofer and R. Walter (eds), Vienna: Manz.

► Kloss, Heinz (1966) German-American Language Maintenance Efforts, in Joshua A. Fishman et al. (eds), Language Loyalty in the United States: The Maintenance and Perpetuation of NonEnglish Mother Tongues by American Ethnic and Religious Groups.

► Kloss, Heinz (1977) The American Bilingual Tradition. Boston: Newbury House.

► Kloss, Heinz and H. Haarmann (1984) The Languages of Europe and Soviet Asia, in Heinz Kloss and Grant D. McConnell (eds.) Linguistic Composition of the Nations of the World: 5. Europe and the USSR. Quebec: Les Presses de l'université Laval, 11–75.

► Kontra, Miklós (2009) Language-based Educational Discrimination in the Carpathian Basin. The Seventh Annual Lecture on Language and Human Rights, University of Essex, UK.

► Kontra, Miklós Robert Phillipson, Tove Skutnabb-Kangas, and Tibor Várady (eds) (1999) Language: a Right and a Resource. Approaching Linguistic Human Rights. Budapest: Central European Krauss, Michael (1992) The World's Languages in Crisis, Language 68:4–10.

► Kredens, Krzysztof (2007) Linguistic Expert Evidence in Polish Courts. Paper presented at the 8th biennial meeting of the International Association of Forensic Linguists, 12–15 July 2007, Seattle, University of Washington.

► Kuner, Christopher (1991) The Interpretation of Multilingual Treaties: Comparison of Texts versus the Presumption of Similar Meaning, Comparative Law Quarterly 40:953–64.

► Legrand, Pierre (2005) Issues in the Translatability of Law, in Sandra Bergmann and Michael Wood (eds), Nation, Language, and the Ethics of Translation. Princeton, NJ: Princeton University Press, 30–50.

► Leibowitz, Arnold H and Welsh S. White (1999) Adapting to Miranda: Modern Interrogators' Strategies for Dealing with the Obstacles Posed by Miranda, Minnesota Law Review 84:397–472.

► Leibowitz, Arnold H. (1969) English Literacy: Legal Sanction for Discrimination, Notre Dame Lawyer 45:7–67.

► Leiter, Brian (2007) Explaining Theoretical Disagreement; http://ssrn.com/abstract=1004768 accessed September 29, 2009.

► Mankiewicz, René H. (1962) Die Anwendung des Warschauer Abkommens, Rabels Zeitschrift 27:456–77.

► Mattila, Heikki E. S. (2007) Multilingual Term Banks of Criminal Law, in P.

Laitinen (ed.), Nordisk Workshop för straffrätt 23–25.3.2007. Juridiska Fakulteten. Lapplands Universitet (Rovaniemi), C 50.

► Mattila, Heikki E. S. (2002) De Æqualitate Latinitatis Jurisperitorum: Le Latin Juridique dans les Grandes Familles de Droit Contemporaines à la Lumière des Dictionnaires Spécialisés, Revue internationale de droit comparé 3:717–58.

► Mattila, Heikki E. S. (2005) Jurilinguistique et latin juridique, in J.-C. Gémar and N. Kasirer (eds), Jurilinguistique: entre langues et droits-Jurilinguistics: Between Law and Language. Brussels and Montreal: Bruylant & Les Éditions Thémis, 71–89.

► Mattila, Heikki E. S. (2006) Comparative Legal Linguistics (trans Christopher Goddard). Aldershot: Ashgate.

► Mattila, Heikki E. S. (2008a) European Integration and Legal Communication, in H. Petersen, A. L. Kjær, H. Krunke, and M. R. Madsen (eds), Paradoxes of European Legal Integration. Aldershot:

Ashgate, 253–76.

► Megale, Fabrizio (2008) Teorie della traduzione giuridica. Fra diritto comparato e «translation Mithun, Marianne (1999) The Languages of Native North America. Cambridge: Cambridge University Press.

► Piatt, Bill (1990) Only English? Law and Language Policy in the United States. Albuquerque, NM: University of New Mexico Press.

► Pigeon, Louis-Philippe (1982) La traduction juridique—L'équivalence fonctionnelle, in J.-Cl. Gémar (ed.) (1982) Langage du droit et traduction. Montréal: Linguatech et Conseil de la langue française.

► Pommer, Sieglinde (2006) Rechtsübersetzung und Rechtsvergleichung. Frankfurt am Main: Peter Lang. Prucha, Francis Paul (1975) Documents of United States Indian Policy. Lincoln, NE: University of Nebraska.

Reiss, Katharina and Hans Vermeer (1984) Grundlegung einer allgemeinen Translationstheorie.

► Rodriguez, Cristina M. (2006) Language and Participation, California Law Review 94:687–768.

► Rose, Philip (2002) Forensic Speaker Identification. London: Taylor & Francis.

► Rose, Philip (2006) Technical Forensic Speaker Recognition: Evaluation, Types and Testing of Evidence, Computer Speech and Language 20:159–91.

► Rose, Philip and Geoffrey S. Morrison (2009) A Response to the UK Position Statement on Forensic Speaker Comparison, International Journal of Speech, Language and the Law 16:139–63.

► Rose, Philip and S. Duncan (1995) Naïve Auditory Identification and Discrimination of Similar Voices by Familiar Listeners, Forensic Linguistics 10:1–17.

► Ross, Lisa B. (2007) Learning the Language: An Examination of the Use of Voter Initiatives to Make Language Education Policy, New York University Law Review 82:1510–46.

► Ross, William G. (1994) Forging New Freedoms: Nativism, Education, and the Constitution, 1917–1927. Lincoln, NE: University of Nebraska Press.

► Sacco, Rodolfo (2005) Language and Law, in B. Pozzo (ed.), Ordinary Language and Legal Language. Milano: Giuffrè, 1–21.

► Sandrini, Peter (1999) Translation zwischen Kultur und Kommunikation: Der Sonderfall Recht, in Peter Sandrini (ed.), Übersetzen von Rechtstexten. Tübingen: Gunter Narr, 9–43.

► Šarčević, Susan (1985) Translation of Culture-bound Terms in Laws, Multilingua 4: 127–33.

► Šarčević, Susan (2000) New Approach to Legal Translation (2nd edn; 1st edn 1997). The Hague: Kluwer Law International.

► Šarčević, Susan (2002) Problems of Interpretation in an Enlarged European Union, in Rodolfo Sacco (ed.), L'interprétation des textes juridiques rédigés dans plus d'une langue. Torino and Paris: L'Harmattan, 239–72.

► Šarčević, Susan (2004) Creating EU Legal Terms: Internationalisms vs. Localisms, in Miran Humar (ed.) Terminologija v času globalizacije/ Terminology at the Time of Globalization. Ljubljana: ZRC

SAZU, 129–38.

► Šarčević, Susan (2005) The Quest for Legislative Bilingualism and Multiculturalism: Co-drafting in Canada and Switzerland, in Jean-Claude Gémar and Nicholas Kasirer (eds), Jurilinguistique:

entre langues et droits/ Jurilinguistics: Between Law and Language. Montreal and Brussels: Éditions Thémis, Bruylant, 277–92.

► Šarčević, Susan (ed.) (2009) Legal Language in Action: Translation, Terminology, Drafting and Procedural Issues. Zagreb: Globus.

► Schlesinger, Rudolf, Hans Baade, and Peter Herzog (1998) Comparative Law: Cases, Text, Materials (6th edn). New York: Foundation Press.

► Schmitt, Carl (2008) Constitutional Theory. Durham, NC: Duke University Press.

► Schroth, Peter W. (1986) Legal Translation, American Journal of Comparative Law 34:47–65.

► Sin, King-kui (1998) The Missing Link between Language and Law: Problems of Legislative Translation in Hong Kong, in H. Kjell and J. Turi (eds), Multilingual Cities and Language Policies. Vasa: Akademi University Social Science Research Unit, 195–208.

► Tallon, Dennis (1995) Français juridique et science du droit: quelques observations, in Gérard Snow and Jacques Vanderlinden (eds), Français juridique et science du droit. Bruxelles: Bruylant, 339–49.

► Torres Carballal, Pablo de (1988) Trends in Legal Translation: The Focusing of Legal Translation through Comparative Law, in Paul Nekeman (ed.), Translation, Our Future, XIth World Congress of FIT. Maastricht: Euroterm, 447–50.

► Várady, Tibor (2006) Language and Translation in International Commercial Arbitration from the Constitution of the Arbitral Tribunal through Recognition and Enforcement Proceedings.

► Weigand, Edda (2008) Towards a Common European Legal Thinking: A Dialogic Challenge, in Hanne Petersen , Anne L. Kjær , Helle Krunke, and Mikael Rask Madsen (eds), Paradoxes of European Legal Integration. Aldershot: Ashgate, 235–52.

► Weston, Martin (1991) An English Reader's Guide to the French Legal System. Oxford: Berg.

► White, James B. (2005) Translation as a Way of Understanding the Language of Law, in B. Pozzo (ed.), Ordinary Language and Legal Language. Milan: Giuffrè, 61–81.

► White, James B. (1994) Justice as Translation. Chicago: The University of Chicago Press.